وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

منهجية الإصلاح الاقتصادي ومبرراته في العراق

نافذة بيع العملة الأجنبية أنموذجاً

Economic Reform methodology and Justification the Foreign Currency Sale window is a model

أ.د أديب قاسم شندي
Prof. Dr. Adeeb Qassem Shendi
كلية الكوت الجامعة
adeeb@uowasit.edu.iq

المستخلص:

تلوذ الأمم بقارب الإصلاح بعدما تثقل كاهلها رياح العبث والفساد، وتنجم عنها مظاهر الضعف والهوان، ولكونه الأداة الحاسمة في اختصار التخلف الحضاري وإعادة هيكلة الاقتصاد وتصحيح الاختلالات والتشوهات التي من شأنها صناعة مستقبل وزرع الأمل في نفوس أبناء المجتمع.

إن عمليات السوق المفتوحة عن طريق مزاد العملة الأجنبية للتأثير على مناسيب السيولة وتحقيق الاستقرار عبر آلية التعقيم هي غالية ومكلفة جداً ومسببة هدراً مالياً كبيراً من خلال الفجوة في تسعير بيع الدولار الرسمي المعتمد والسعر الموازي المتداول في السوق، إذ بلغت ذروتها عامي 2012 و2013 فكانت (3.210.824) مليون دينار و(3.513.246) مليون دينار على التوالي، ومن هنا تلخصت مشكلة البحث في تساؤل هل يساهم مزاد العملة في تكوين الهدر المالي وأشكال الفساد ؟ استهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الإصلاح وتشخيص الحجج والتبريرات الدافعة لتحقيق الإصلاح، مستخدمين أنموذج مزاد العملة الأجنبية في تكوين الهدر المالي كونه يشكل شكلاً من أشكال الفساد.

وانطلق البحث من فرضية مفادها هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نافذة العملة الأجنبية وتحقيق الهدر المالي، اختتم البحث بجملة من الاستنتاجات تؤشر مبيعات الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية إلى وجود هدر في الموارد المالية بشكل كبير من خلال الفجوة في تسعير بيع الدولار الرسمي والسعر الموازي في سوق التداول، بلغت ذروته عامي (2012 و2013) إذ شكلت (3.210.824) دينار و(3.513.246) على التوالي.

توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات أبرزها لا قيمة للتشخيص الموضوعي في رسم مستقبل الاقتصاد العراقي ما لم يتم إصلاح السياسة الاقتصادية بأركانها من خلال وضع منهجاً فكرياً واضحاً يخرج العراق من أزمته التنموية ولتصحيح الاختلالات فيه ووجود إرادة وطنية حقيقية لعمل من اجل ذلك الإصلاح.

Abstract:

Nations resort to the approach of reform after the winds of absurdity and corruption burden them, and manifestations of weakness and humiliation result from it, and because it is the decisive tool in shortening civilizational backwardness, restructuring the economy,

and correcting imbalances and distortions that would create a future and sow hope in the hearts of the members of society.

The open market operations through the foreign currency auction to influence liquidity levels and achieve stability through the sterilization mechanism are expensive and very costly and cause great financial waste through the gap in the approved official dollar sale pricing and the parallel price circulating in the market, as it reached its peak in 2012 and 2013, and it was (3,210,824) million dinars and (3,513,246) million dinars, respectively, and from here the research problem was summarized in the question: Does the currency auction contribute to the formation of financial waste and forms of corruption? The study aimed to identify the concept of reform and to diagnose the arguments and justifications that motivate the achievement of reform, using the model of the foreign currency auction in forming financial waste as it constitutes a form of corruption.

The research started from the hypothesis that there is a significant correlation between the foreign currency window and the achievement of financial waste. The research concluded with a number of conclusions indicating that dollar sales in the foreign currency sale window indicate a waste of financial resources in a large way through the gap in the official dollar sale pricing and the parallel price. In the trading market, it reached its peak in the years (2012 and 2013), when it constituted (3,210,824) dinars and (3,513,246) dinars, respectively.

The study reached a number of recommendations, the most important of which is that there is no value for an objective diagnosis in drawing the future of the Iraqi economy unless the economic policy is reformed with its pillars by developing a clear intellectual approach that will get Iraq out of its developmental crisis and to correct its imbalances and the existence of a real national will to work for that reform.

المقدمة:

أمست الحاجة للإصلاح الاقتصادي في العراق ليست ظاهرة جزئية أو تجميليه كما ننظر اليها في عدد من الدول العالم شبه المستقرة الأخرى بل تتعلق بالدور الحضاري والثقافي الذي فقده العراق على التتابع خلال حقبة العقود الأخيرة من تاريخه على وجه الخصوص ، فقد ضاعت المجهودات التاريخية والمعاصرة في بناء هذا البلد الحبيب ودوره المشع في الوسط الدولي ، وراح يفكر كثير من هم في سدة المسؤولية بكيفية إعادة العراق إلى عهد ما قبل الصناعة وكل في طريقته الخاصة سمعاً وطاعة لما أملته الإرادة الدولية ليصبح للعراق قدر ومستقبل إلى الحد الذي وضع بالبلاد إلى المساهمة في توليد المخرجات السلبية لأهله وبقياس المجتمع الدولي كانتهاك الحقوق وانعدام الأمن البشري والفساد والأجور المجحفة وتفقير الخدمات بما في ذلك تردي التعليم والصحة .

ان عمليات السوق المفتوحة عن طريق مزاد العملة للتأثير على مناسيب السيولة وتحقيق الاستقرار عبر ألية التعقيم هي عالية ومكلفة جداً ومسببة هدراً مالياً كبيراً من خلال الفجوة في تسعير بيع الدولار الرسمي في مزاد العملة والسعر الموازي في سوق التداول، ناتج عن ضعف الرقابة المصرفية وتفشي الفساد السياسي والمالي.

مشكلة البحث:

تعد نافذة بيع العملة الأجنبية آلية حديثة ينتجها البنك المركزي العراقي للتأثير على مناسيب السيولة وتحقيق الاستقرار عبر آلية التعقيم هي عالية ومكلفة جداً ومسببة هدراً مالياً الذي يمثل شكلاً من أشكال الفساد ، وعلى أساس ذلك يمكن صياغة تساؤل البحث من خلال ما يأتي :

هل يساهم مزاد العملة الأجنبية التي يجريها البنك المركزي العراقي في تحقيق الهدر المالي ؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها:

(هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نافذة العملة الأجنبية وتحقيق الهدر المالي)

أهداف البحث: استهدف البحث الآتي :

1. التعرف على مفهوم الإصلاح من دلالات وأبعاد .
2. تشخيص واقع هشاشة الاقتصاد العراقي والحجج والتبريرات الدافعة لتحقيق الإصلاح .
3. التعرف على ماهيه نافذة بيع العملة الأجنبية وآلية عملها .
4. استخدام (مزاد العملة الأجنبية) كأنموذج في تحقيق الهدر المالي الذي يمثل شكلاً من أشكال الفساد.
5. محاولة وضع الآليات التي يمكن من خلالها الحد من هدر المال العام بسبب هذه السياسة .

المطلب الأول: (منهجية الإصلاح الاقتصادي)

قد يقع بعض منا في اقتصاد خطاب الإصلاح الاقتصادي في العراق، منطلقاً من إمكانية المباشرة بتوظيف الأدوات والسياسات الاقتصادية لتحقيق ذلك الخطاب، غير أن هذا ظن لا يرقى إلى مستوى الاعتقاد، فعلية الإصلاح الحقيقي في هذا البلد لا بد أن ينطلق من إصلاح منظومة الافكار والمبادئ والسلوكيات المجتمعية للتمكين من ولادة الذهنية الاجتماعية القادرة والداعمة لهذه العملية التي لا تنتهي بحدود الاقتصاد بل تمتد إلى مختلف مناحي الحياة الأخرى بصفة تطبيقات لمخرجات ومبادئ العقل أو الفكر الإنساني .

ولما نتحدث عن مفهوم الإصلاح الاقتصادي فينظر لذلك بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الدائرة المفاهيمية للإصلاح، كما أن هذا الخطاب لا ينبغي أن يتجدد عن المنظومة القيمية المتكاملة للفكر الإصلاحي بما تناوله هذه المنظومة من دعائم حضارية وثقافية وبيئية يستوحي الخطاب الإصلاحي جوهره منها ، بل يجب أن تتولد تلك القاعدة من رحم وظروف وافكار الدولة المعنية بالإصلاح مع إمكانية الاستفادة من دروس وتجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

فعمليه الإصلاح الاقتصادي إذا قدر لها أن تباشر دورها بأدوات وسياسات اقتصادية بيد أنها لا تنتهي في المجال الاقتصادي، بل تلقي بأثرها على مختلف قنوات الحياة الأخرى وهموماً يدعم المتلأزمة لهذا النوع من الإصلاح مع نهوض هذه القنوات والأبعاد، ولا ينبغي هذا النوع من الإصلاح إلا على أساس إصلاح الفكر وتشكيل الذهنية الاجتماعية السائدة ليخلق حالة الإصلاح الاقتصادي الحقيقي (علي مجيد الحمادي 64/2017).

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مؤسسات بريتون وودز متمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تهدف في جوهرها إلى تطبيق اللامركزية من خلال الاعتماد على آليات السوق وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي .

وقد تضمنت برامج الإصلاح مجموعتين من السياسات (كريم سالم حسين 74/2017) :

1. سياسات الاستقرار الاقتصادي (التثبيت الاقتصادي) يعد برنامج التثبيت الاقتصادي الخطوة الأولى نحو عملية الإصلاح الاقتصادي وتسعى إلى تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصاد في المدى القصير (1 – 3) سنة ويعني تصحيح الإصلاحات المالية والنقدية وخاصة التضخم والعجز في ميزان المدفوعات وتقليل العجز في الموازنة العامة ، وذلك باعتماد سياسات مالية انكماشية ونقدية صارمة لإزاله حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي يصححها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي .
2. برامج التكيف الهيكلي: وهي مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي وتظهر الحاجة لها نتيجة للاختلالات والتشوهات في اداء المتغيرات الاقتصادية التي تتراكم عبر الزمن سواء بفعل سياسات اقتصادية داخلية غير ملائمة ام صدمات اقتصادية خارجية.

هذه البرامج من اختصاص البنك الدولي بالاعتماد على آليات السوق وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ويرتبط هذا النمط من السياسات بالمديات المتوسطة وطويلة الأجل وتهتم بجوانب العرض التي تؤكد استخدام الموارد المتاحة بصورة كفؤة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتميز بارتفاع معدل عائدها في الاقتصادات النامية، كما أنه مهم لتحفيز النمو على المدى الطويل من خلال إعادة تنظيم هياكل الإنتاج وتحفيز مكونات الطلب الكلي الفعال بشكل متوافق مع الموارد الاقتصادية المتاحة .

ونرى أن مثل هذه السياسات لتنمية الدول النامية لا جدوى منها فهي تهدف إلى إثقال البلدان التي تنتظر معونتهم الانمائية بديون هائلة ، وعندها تتمكن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ووكالات المنح الأجنبية المتحالفة معها أن تهيمن على ثروات وموارد هذه البلدان لخدمة الإرادة الدولية .

وهناك الكثير من الأدلة على إيقاع هذه المنظمات العديد من دول أمريكا اللاتينية ولبعض الدول الآسيوية والأفريقية في أسر المديونية والنفق المظلم للتنمية أن ما تعبر عنه مؤسسات بريتون وودز إصلاحاً اقتصادياً هو في الحقيقة ليس كذلك فالإصلاح هو تعديل الشيء بعد انحرافه عن مساره وعودته إلى مساره الصحيح وكذلك معالجة ما حصل من خلال نفس النظام وعدم الخروج على قواعد بنيته الأساسية ، إلا أن ما يحصل وفق وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو تحول وخروج من قواعد النظام الأساسية إلى قواعد وأسس غريبة عنه وهذا ما يوصف بالتحول إلى اقتصاد السوق.

من هذا ينطلق ايماننا الراسخ بان عجلة الإصلاح الاقتصادي تمثل إرادة مجتمعية قائمة على الوعي ، أي التحسس بضرورة الإصلاح على أن يكون ذلك الوعي على مستوى النخبة أولا وعلى نطاق الجمهور ثانياً وهنا تبرز أهمية التميز بين الوعي الفني العلمي لدى النخبة من جهة ومقدرتها على نقل الافكار المتحررة إنمائياً إلى الجمهور من جهة أخرى .

المطلب الثاني : تشخيص واقع هشاشة الاقتصاد العراقي ومبررات الإصلاح[1]

يظهر التطلع إلى خريطة البلاد الاقتصادية أن الاقتصاد العراقي ما زال يتعايش بين ثلاث مفارقات اقتصادية وهي نتاج الاقتصاد السياسي للحروب والعقوبات الاقتصادية والاحتلال الأمريكي على مدى أكثر من خمسة عقود.

- **المفارقة الأولى:** تجسدت بولادة نمط تجاري استهلاكي يستهدف تلبية متطلبات الاقتصاد من ظل الحرب أو الحصار أو كليهما ، عبر خلق سلسلة وسطاء تجاريين أقليميين ادت إلى امتصاص فوائض مالية مهمة بهدف تحصيل السلع والخدمات التي يوفرها المنشأ الوسيط في الغالب ، وبالتالي جعل ثمة تجذر تجاري ومصالح مشتركة وروابط قوية تدفع بالسوق العراقية نحو اسواق الأقليم .

[1]) انظر أديب قاسم شندي ونغم حميد عبد الخضر. تداعيات الأزمة الثلاثية (السياسية - الاقتصادية – الصحية) على واقع الاقتصاد العراقي وسبل التعافي. وقائع المؤتمر العلمي الخامس عشر – المجلد الثاني – جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد 2021.

- **المفارقة الثانية:** ألا وهي المفارقة اللصيقة بالعوائد النفطية ومدى تناغمها ومسايرتها لسلوك الموازنة العامة ، إذ تحولت الأخيرة من نمط استهلاكي حربي يمتزج فيه الدم بالخبز في الحقب السابقة إلى نمط استهلاكي جديد يمتزج فيه الخبز بتدني الكفاية الاقتصادية ومصادرة التنمية الحقيقية للبلاد في ظل تبني اتجاهات غامضة ارتهن فيها الاقتصاد العراقي إلى التجارة الاستهلاكية ، فضلا عن التطورات الأقليمية وما يترتب عليها من اثار تعكس ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد ومدى ارتباطه بالمتغيرات الخارجية كما يحصل في الوقت الحاضر ، وهو ارث لم تستطع البلاد مفارقته في ظل معادلة الاقتصاد السياسي للحرب والحصار (مظهر محمد صالح 31/2013) .
- **المفارقة الثالثة:** فكانت نتاج لطبيعة التحول السياسي ، إذ ادت إلى خلخلة أركان النظام الاقتصادي عبر التحول من النظام المركزي إلى ما يسمى بنظام السوق الحر ، وعلى الرغم من إصدار القوانين والتشريعات ذات الصلة بالاستثمار خاصة " قانون الاستثمار (13) لسنة 2006" الا أن اقتصاد السوق والقطاع الخاص لم ينشط الا في قطاع التجارة الخارجية إذ ساهم في اغراق الاسواق العراقية بالسلع والخدمات منخفضة الكلفة ورديئة الجودة، وبالتالي شكل عبء على الاقتصاد العراقي إلى جانب فقدانه لهويته وطبيعة النظام الاقتصادي القائم كما ساهم الاحتلال الأمريكي في رسم ملامح النظام الاقتصادي على واقع الاقتصاد العراقي المدمر فأنتهى إلى الفوضى الاقتصادية وشيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي وبمعدلات عالية ووتائر سريعة (عصام حاكم ،1/2019) مما سبق يلاحظ أن ما مر به الاقتصاد العراقي من ظروف أساليب خاطئة للسياسة الاقتصادية قد ألقت بضلالها على مجمل النشاط الاقتصادي ، إذ افرزت العديد من اختلالات الهيكلية والبنيوية المتجذرة بهيكل الاقتصاد حتى الوقت الحاضر والمتمثلة في:

---

1. اختلال بنية الناتج الحقيقي :

يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من اختلال البنية الإنتاجية ، ويفسر هذا الاختلال بحالة من اللاتناسب في علاقات الهياكل الاقتصادية والنسب المكونة للنظام الاقتصادي ، فهي لا تساير اسس النظرية الاقتصادية فيما تقرره من علاقات تناسبية بينهم ، أي أن اختلال الهياكل الاقتصادية سيفضي في النهاية إلى عدم إمكانية تحقيق التوازن العام ومن ثم الاستقرار الاقتصادي ى. أن الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي يتصف بضعف اواصر التشابك والارتباط الأمامي والخلفي بين مختلف القطاعات الاقتصادية ،وذلك بسبب تحيز الهيكل الإنتاجي للاقتصاد لصالح حلقات الإنتاج النهائية على اثر محدودية دور الانشطة الاقتصادية الوسيطة إلى جانب غياب الاثار التحفيزية المتولدة في ظل اغلب القطاعات الإنتاجية . إذ يلاحظ أن بيئة الاقتصاد العراقي تتسم بمحدودية دور قطاع الصناعة التحويلية في دعم وتقوية الترابط الإنتاجي وتهيئة المدخلات الوسيطة للإنتاج للقطاعات الأخرى وهذا يصور علاقات الارتباط بين الإنتاج والاستثمار والاستيرادات مما يفسر زيادة حجم التسربات من دورة التدفقات الوسيطة عبر استيراد السلع والخدمات الوسيطة (فلاح خلف الربيعي 2/2009)

جدول (1) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100) والتشغيل (%)

السنة	القطاع نفطي		القطاع الصناعي		القطاع الزراعي		القطاع الخدمي	
	نسبة المساهمة في GDP%	نسبة المساهمة في التشغيل %	نسبة المساهمة في GDP%	نسبة المساهمة في التشغيل %	نسبة المساهمة في GDP%	نسبة المساهمة في التشغيل %	نسبة المساهمة في GDP%	نسبة المساهمة في التشغيل %
2008	54.5	2.58	1.6	15.37	3.9	8.16	39.9	73.89
2009	54.0	2.56	2.1	8.50	3.9	4.21	40.0	84.73
2010	51.3	2.59	2.1	9.94	4.2	7.09	42.3	80.38
2011	51.7	2.56	2.0	10.83	4.5	7.63	41.7	78.89
2012	51.3	2.68	1.8	10.37	3.7	8.06	43.1	78.98
2013	49.2	2.99	1.5	10.74	4.2	8.29	45.1	77.98
2014	51.3	2.98	1.2	9.48	4.2	7.65	43.2	79.81
2015	55.1	3.07	0.8	9.11	2.0	7.74	42.1	80.01
2016	64.48	3.15	0.85	9.18	2.13	7.82	32.5	79.80
2017	63.96	3.2	1.16	9.2	1.83	7.55	33.05	79.96
2018	62.5	-	1.02	-	2.36	-	34.12	-
2019	62.2	-	1.03	-	3.30	-	33.47	-
2020	62.01	-	1.12	-	4.47	-	32.4	-

المصدر: النسب احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على:

- **بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .**
- **البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية ، اعداد متفرقة .**
- **تشير (–) إلى عدم توفر البيانات .**
- **تشير (*) إلى أن تقدير البيانات تم في 2020 لثلاث فصول فقط .**

يصور الجدول (1) ريعية الاقتصاد العراقي ودورها في تعميق الاختلالات في بنية الناتج الحقيقي ، إذ يلاحظ ضعف اواصر الترابط القطاعي بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى ، وهذا خلق حالة من الازدواجية في بيئة الاقتصاد العراقي تجسدت بتطور ومساهمة القطاع النفطي مقابل تخلف القطاعات الأخرى ، في الوقت الذي تكون فيه نسبة مساهمتها في تشغيل أكبر مقارنة للقطاع النفطي ، وما يشخص إمكانية هذا القطاعات على ردم فجوة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد ، أي أن النمو في ضل ريعيه الاقتصاد العراقي مرهون بالعوائد النفطية ذات الارتباط الوثيق والصدمات والازمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي ، وليست بزيادة الإنتاج وخلق الروابط الوثيق بالصدمات والازمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي ، وليست بزيادة الإنتاج وخلق الروابط بين القطاعات الاقتصادية ، انما سبق يكشف مدى اختلال الهيكل الاقتصادي للبلد عبر اختلال علاقات ترابط والتناسب بين العناصر المكونة له ، وبالتالي عدم إمكانية تحقيق التوازن العام في الاقتصاد نتيجة تشوه العلاقات بين المتغيرات الكلية وما يقود إلى ديمومة الاختلال البنيوية في الاقتصاد في ضل عدم القدرة على التعافي تلقائياً ، الأمر الذي يتطلب احادث تغيرات جذرية في سلوك العلاقات بين المتغيرات الكلية عبر تبني سياسات اقتصادية مناسبة . ويستنتج من تتبع نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية أن القطاع النفطي يرز النسبة الأكبر على مستوى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، من خلال مساهمته في تكوين أكثر من 50% من اجمال الناتج المحلي ، وخلق العملة الأجنبية لسد متطلبات الاستيراد كما يلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع الخدمي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إذ تخلق معدلات نمو القطاع الخدمي دخول نقدية (قوة شرائية) تشكيل قوة طلب في السوق المحلي بالمقابل في أن عجز القطاع الزراعي والصناعي عن مسايرة هذا الطلب سيولد ضغوطاً على الاتجاهات السعرية ، نتيجة ارتفاع اسعار السلع والخدمات من جانب ، وغياب سياسة التنويع الاقتصادي التي يرافقها

طلب محلي متنوع على مختلف السلع والخدمات فيعمل على زيادة الاعتماد على الخارج لتلبية الطلب المحلي المتنامي .

2. اختلال هيكل الموازنة العامة:

ان المتتبع في اداء الموازنة العامة في العراق يشخص العديد من مظاهر التشوه والاختلال المتجسدة بتشخيص الموارد المتوقعة على جانبي الموازنة الاستثماري والتشغيلي من جانب وبين القطاعات والمناطق الجغرافية من جانب اخر .اذ ا التخصيص للموارد يفتقد للاتساق بالأسس ذات الصلة بالتخطيط الاستراتيجي سواء أكان بهدف رسم خططه التنموية بمتوسطة أو بعيدة الأمد أو ارساء قواعد السياسات المالية ، إذ يلاحظ اختلال العلاقات التناسبية بين العناصر المكونة بهيكل الإيرادات والنفقات والجدول (2) يلخص اهم مظاهر اختلال الهيكلية في شقي الموازنة.

جدول (2) المؤشرات النسبية للاختلال في هيكل الموازنة العامة للمدة (2008–2020)%

السنة	النفقات الاستثمارية / إلى إجمالي النفقات	النفقات الاستثمارية / إلى GDP%	النفقات التشغيلية / إلى إجمالي النفقات	النفقات التشغيلية / إلى GDP %	الإيرادات العامة / إلى GDP	الإيرادات النقطية / إلى الإيرادات العامة	الإيرادات العامة إلى GDP	الإيرادات النفطية إلى GDP %	الإيرادات الضريبية / إلى الإيرادات العامة	الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة %	النفقات العامة / إلى الإيرادات العامة %	العجز أو الفائض / إلى GDP %
2008	22.3	9.5	77.7	33.3	51.4	96.6	49.5	1.8	1.8	83.0	8.5	
2009	17.4	7.4	82.6	35.16	42.3	90.9	39.7	2.5	3.1	99.9	-0.26	
2010	22.2	9.6	77.8	33.67	43.3	90.6	42.3	0.9	7.2	99.0	0.02	
2011	22.6	8.2	77.4	28.0	47.9	94.7	47.2	0.6	4.0	72.0	11.6	
2012	23.0	11.5	77.0	29.8	47.0	93.2	46.2	0.9	4.6	75.0	5.7	
2013	32.4	14.9	67.6	29.0	41.9	97.3	41.0	0.9	0.2	94.0	-1.9	
2014	17.1	9.7	83.1	22.4	34.7	91.7	33.7	0.8	6.1	98.0	2.5	
2015	31.2	8.93	68.8	24.97	31.93	83.6	30.9	0.96	14.0	120.0	-1.9	
2016	27.0	8.97	72.9	24.26	37.3	95.9	35.8	1.4	2.5	89.0	4.07	
2017	21.8	7.3	78.1	26.1	38.3	96.2	36.89	0.5	2.9	97.68	0.8	
2018	17.08	5.5	82.9	26.7	42.4	90.14	47.3	2.1	1.5	75.88	12.6	
2019	21.8	11.5	41.21	41.2	50.7	87.14	44.2	1.5	1.5	103.8	-1.96	
2020	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
متوسط المدة	22.99	9.41	29.5	29.5	42.4	92.16	41.22	1.23	4.11	92.2	3.81	

المصدر: من عمل الباحث الاعتماد على :

- وزارة المالية العراقية ، دائرة الموازنة العامة ، الحسابات الختامية لمدة (2008–2020)
- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والابحاث ، تقرير الاقتصاد السنوي للبنك المركزي العراقي لمدة (2010–2019)

يكشف الجدول (2) عن مدى عمق الاختلال الهيكلي وتجذره في بنية الموازنة العامة، وذلك عبر ابتعاد المؤشرات النسبية ذات الصلة بالإيرادات والنفقات العامة عن المستويات الصحيحة والمقبولة والمحددة في ضوء فرضيات النظرية الاقتصادية . إذ يلاحظ تدني نسبة النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة طيلة مدة البحث (2008–2020) والتي بلغت بالمتوسط (22.99%)، معبرة بذلك عن ضعف التخصيص الاستثماري في الموازنات طيلة المدة للدلالة على تشوه هيكل الإنفاق العام، أما فيما يخص نسبة الإنفاق الاستثماري إلى GDP فقد سجلت

بالمتوسط (9.41%) وهذا يؤشر انحسار الاستثمار الحكومي وعدم ممارسة دوره بوصفه رافعة اقتصادية تستهدف تحقيق معدلات نمو حقيقية منسجمة مع متطلبات النهوض بالاقتصاد.

اما نسبة النفقات التشغيلية إلى إجمالي النفقات والتي بلغ متوسطها نحو (73.92%) للدلالة على استحواذ الجانب التشغيلي على ثلثي الموازنة العامة للبلد طيلة مدة الدراسة وما يترتب على هذه للنسبة من آثار سلبية على الاقتصاد وهدر للموارد الاقتصادية، أما نسبتها إلى GDP فقد أشارت إلى حجم العبء العام الذي يتحمله الاقتصاد بهدف تغطية تلك النفقات التشغيلية . أما نسبة الإيرادات العامة إلى GDP فيلاحظ أنها بلغت في المتوسط نحو (42.4%) جسدت عمق الاختلال والعبء العام الذي يتحمله الاقتصاد في سبيل تغطية بنود الموازنة العامة كما عززت هذا الاختلال ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية إلى GDP والاعتماد الشبة تام تقريباً على الإيرادات النفطية كمصدر تمويلي للموازنة في ظل تواضع نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات والبالغة نحو (1.23%) طيلة مدة البحث المشار اليها .

مما سبق يمكن القول أن الموازنة العامة تعاني من اختلال هيكلي مركب تجسد في اختلال هيكل النفقات العامة والمعبر عنه بغياب الاتساق بين جانبيها الاستثماري والتشغيلي من جهة، واختلال كل جانب منهما على حدة ليعبر عن انعدام الكفاءة والتخصيص الامثل للموارد المتوافق مع اسس النظرية الاقتصادية ويخدم في الوقت ذاته العملية التنموية من جهة أخرى، فضلاً عن تعمق الاختلال في هيكل الإيرادات العامة والمتمثل بالأحادية الشديدة والاعتماد على الريع النفطي، بمعنى أن هذا الاختلال المركب قد أسس إلى جملة من الاختلالات البنيوية في الاقتصاد .

3 . الاختلال الهيكلي للتجارة الخارجية:

ان هيمنة الريع النفطي على الاقتصاد العراقي أدت إلى تعميق الاختلال الكلي لهيكل التجارة الخارجية، فعلى الرغم من كون هذا القطاع جزء رئيس من الهيكل الاقتصادي وان تحليل مساره يجسد تحليلاً لمسار الاقتصاد القومي الا أن ريعية الاقتصاد واعتماده الشديد على المورد النفطي في ظل غياب التنوع الاقتصادي، قد عززت من مظاهر الاختلال الهيكلي في هذا القطاع عبر ملاحظة هيكل الواردات والصادرات الأمر الذي عكس مدى عمق الفجوة الهيكلية لهذا القطاع وما يترتب عليها من آثار سلبية يصعب التخلص منها عبر الإجراءات السطحية أو تلك التي لا تستهدف احداث تغير أساسي في البنية

الاقتصادية يفضي إلى تغيير نمطية الاقتصاد وتوجيه نحو التنوع لمواجهة الأزمات المستقبلية . في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، وعدم كفايته لسد الطلب المحلي يلاحظ أن هيكل الصادرات يعاني من اختلالاً متجسداً في وجود سلعة واحدة) (النفط) تستحوذ على النسبة الاعظم من الصادرات إذ تصل (95%) من إجمالي الصادرات، مما يفسر تدني الأهمية النسبية للسلع الأخرى المصدرة، أن هيمنة المورد النفطي انعكست سلبياً على بيئة الاقتصاد العراقي نظراً للتركز السلعي للصادرات في سلعة واحدة تصدر إلى البلدان المتقدمة مما يجعل من بيئة الاقتصاد مسايرة للازمات العالمية والدورات الاقتصادية للنظام الرأسمالي العالمي، إلى جانب أن تصدير سلعة واحدة يحرم الاقتصاد الوطني من إمكانية خلق روابط

أمامية وخلفية بين القطاعات الاقتصادية والقطاع النفطي المتطور . كما ويعاني جانب الواردات هو الاخر من ارتفاع الأهمية النسبية للواردات الاستهلاكية على حساب الواردات الاستثمارية .

ويقاس حجم الاختلال الكلي في التجارة الخارجية من خلال الاعتماد على مؤشر الانكشاف التجاري والذي يفسر مدى اعتماد المنتجين المحليين على الطلب الخارجي ودرجة اعتماد المستهلكين المحليين على العرض الخارجي، أي انه يجسد صورة التبعية الاقتصادية للخارج، ومدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالخارج ، ويحسب هذا المؤشر وفق الصيغة أدناه.(لورنس يحيى ومحمد ظاهر: 2015: 17)

$$E = \frac{X + M}{Y} * 100$$

حيث أن : E تعبر عن درجة الانكشاف التجاري ، X إجمالي الصادرات M الواردات الكلية، الناتج المحلي بالأسعار الجارية.

جدول (3) الأهمية النسبية للقطاع التجارة الخارجية ومؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق

السنة	الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الجارية	الصادرات من السلع والخدمات	الواردات من السلع والخدمات	الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	الواردات من الناتج المحلي الإجمالي %	درجة الانكشاف التجاري %
2008	157026061.60	79028558.70	48249768.00	50.33	30.73	81.056
2009	130643200.40	51473565.00	51356145.00	39.4	39.31	78.71
2010	122064565.50	63880713.00	55232658.00	39.42	34.08	73.497
2011	217327107.40	96531318.00	60316542.00	44.24	27.57	72.171
2012	254225490.70	113151788.00	73980251.40	44.51	29.1	73.609
2013	273587529.20	108514489.60	75910914.20	39.66	27.75	67.41
2014	266420384.50	102738475.40	69948806.40	38.56	26.26	46.818
2015	194681215.01	606697214.23	56747812.60	31.16	29.15	60.313
2016	196924182.00	401771253.21	40518913.50	20.4	20.58	40.978
2017	221665709.50	723643260.01	55340560.00	38.86	20.58	59.437
2018	268918874.20	9986004000.20	71160912.00	32.86	25.61	58.461
2019	277884869.4	998600400.20	71160912.00	32.85	25.61	58.461
2022	–	–	–	–	–	–
متوسط المدة	238306289.9	313684239.6	64214622.28	41.11	30.25	71.32

المصدر : الاعمدة (1،2،3) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية الاعمدة (4،5،6) من عمل الباحث.

وبتتبع البيانات الواردة في الجدول (3) يلاحظ أن مؤشر الانكشاف التجاري، قد حقق معدلات مرتفعة إذا بلغت قيمة متوسط المؤشر (71.32%) طيلة مدة البحث وتفسر هذه النسبة مدى عمق تأثير التجارة في الاقتصاد العراقي، إذ أشارت إلى أن مجموع قيم الصادرات والواردات قد شكلت ما نسبته (71.32%) من إجمالي الناتج المحلي وبالتالي عززت من التبعية الاقتصادية للخارج ، أن ارتفاع قيمة مؤشر الانكشاف التجاري وتجاوزها معدل(45%) تعمل على تثبيط مساعي السياسات الاقتصادية في توجبه الاقتصاد نحو الأهداف المرغوبة ومواجهة الازمات عبر الحد من فعالية السياسيات النقدية والمالية (مراد الصاوي: 2013: 63).

ان تبني مبدأ تحرير التجارة الخارجية بعد 2003 وما ترتب عليه من اثار ساهمت في تعاظم قيمة مؤشر الانكشاف التجاري للاقتصادي العراقي مما افرز اختلالاً بنيوياً مثبطاً للنمو القطاعي ومعوقاً حقيقياً لبلوغ واستدامة

التنمية والنمو/ إذ قاد ذلك إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك على حساب تراجع معلات الادخار، فضلاً عن انتهاج سياسة الاغراق للسوق المحلية بالسلع الأجنبية مما زاد من انحسار القدرات الإنتاجية للاقتصاد وعرقلة أي جهود تنموية ممكنة، وبتالي مسايرة الصدمات الخارجية والداخلية التي يتعرض لها الاقتصاد مما ادى إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي.

4.الاختلالات الناجمة عن الفساد الإداري والمالي :

إن الفساد المالي والإداري أصبح من أكثر الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد ولا تقتصر آثاره فيما يفرزه على قطاع معين إنما تتسع قنوات انتقال آثاره لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تشوه عملية التنمية الاقتصادية وانحرافها عن المسار المستهدف، نظراً لما يسببه من اختلال في القدرة المالية والإدارية للاقتصاد، واستنزاف الموارد الاقتصادية إلى جانب اختلال البنى الارتكازية والأساسية يسهم في ارتفاع المديونية وعرقلة الخطوات الإصلاحية، لذا يعد من أكثر الاختلالات الهيكلية ضرراً .

ويقاس مستوى فساد القطاع العام لدولة ما عبر احتساب قيم مؤشر مدركات الفساد، إذ يعبر المؤشر المركب عن مدى انتشار الفساد الإداري والمالي في القطاع العام وذلك بالاعتماد على حزمة من المؤشرات الفرعية، إذ يقيم هذا المؤشر مدى عمق وتجذر الفساد المالي والإداري في هيكل القطاع العام للدول وذل على أساس مقياس يتراوح بين (0) و(100) ، إذ أن اقتراب قيم المؤشر إلى الدرجة (0) تشخص أعلى مستوى من مستويات الاختلال والفساد المالي والإداري المدرك للبلد المعني، في حين أن اقتراب قيمة المؤشر من الدرجة (100) تشير إلى أدنى مستوى من مستويات الاختلال والفساد المالي والإداري المدرك، أي بمعنى أن الحالة الأولى (0) تصور القطاع العام للدولة فاسداً جداً، في حين تجسد الحالة الثانية قطاعاً عاماً نزيهاً تماماً. (غزوان المنهلاوي وحسن جلوب، 4:2019) .

جدول (4) مؤشر مدركات الفساد المالي والإداري في العراق (2008_2020)

السنة	عدد الدول المشتركة	ترتيب العراق وفق مؤشر مدركات الفساد	مؤشر مدركات الفساد في العراق من 10
2008	180	178	1.3
2009	180	176	1.5
2010	178	175	1.5
2011	183	175	1.8
2012	176	169	1.2
2013	175	171	1.6
2014	174	170	1.6
2015	167	161	1.6
2016	176	166	1.7
2017	180	169	1.8
2018	180	168	1.8
2019	180	162	2.0
2020	180	160	2.1
متوسط المدة		169	1.65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد لسنوات متفرقة.

ويوضح الجدول (4) تصنيف العراق ضمن البلدان الأكثر فساداً وفق تقارير منظمة الشفافية العالمية للمدة (2008-2020)،اذ تشير البيانات الواردة إلى تنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري في بيئة الاقتصاد العراقي بحسب قيم مؤشر مدركات الفساد، إذ شخصت الأخيرة تصنيف العراق ضمن البلدان العشرة الأكثر فساداً ويلاحظ أن قيمة هذا المؤشر بالمتوسط قد بلغت (1.65) للمدة المدروسة وهذا يعكس مدى تجذر واستفحال هذه الظاهرة، إذ أن الصدمات الداخلية والخارجية شكلت بمجملها أهم حاضنات الفساد المالي والإداري، فضلاً عن الظروف والازمات التي عصفت بالاقتصاد طيلة العقود الماضية، وهذا يجسد نوعاً من الاختلال البنيوي في الاقتصاد، وذل لما ينطوي علية من هدر للمال العام وتقليص ايرادات الخزينة وتدني معدلات الاستثمار إلى جانب انحسار أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثم تثبيط الجهود التنموية وتشويه فرصة استدامة التنمية والنمو الاقتصادي، فضلاً عن ذلك فهو يمثل تهديداً للأمن الوطني.

مما سبق نخلص إلى أن الاختلالات المركبة التي يعاني منها هيكل الاقتصاد العراقي تحتاج إلى ضرورة توافر بعض الشروط والمستلزمات اللأزمة للإصلاح الاقتصادي بهدف النهوض بالنشاط الإنتاجي والاستثماري والتشغيلي في القطاع العام والخاص، وبدون اسنادها لا نجد جدوى من الشروع بتطبيق برامج الإصلاح أيا كانت طبيعتها ، وتتمثل بالآتي (كريم سالم حسن : 2017: 84)

1- لن تنجح أي محاولة إصلاحية ما لم تكن هناك قوانين وضوابط وتعليمات، فضلا عن البرامج والسياسات ذات الصلة بالسلوك داخل منظومة السلطة وإدارة الدولة، ففي ظل غياب المؤسساتية سنكون أمام سلوك غير منضبط من قبل نخب السلطة.

2- تبني خطة شاملة ذات رؤية واضحة وحلول جذرية للإصلاح الاقتصادي بعيداً عن السياسات قصيرة الأجل والتي تستهدف قضايا جزئية أو تحقيق الموائمة السياسية وانما تستهدف الوصول إلى نتائج طويلة الأجل ومستدامة عن طريق التعامل مع التحديات الاقتصادية، إلى جانب وضوح الرؤية لعملية الإصلاح لدى المسؤولين المعنيين.

3- البناء المؤسساتي للإصلاح : أن أزمة العراق الحقيقية تشخص على أنها أزمة بناء مؤسسات الأمر الذي عطل مسار التنمية في البلد الأمر الذي يتطلب توافر إدارة سياسية حازمة، إلى جانب تبني مبدأ حسن النية من جميع القوى السياسية الفاعلة وانتهاجها الإصلاح كفكر وممارسة في عملها ووضعه موضع التطبيق وتحويله إلى واقع ملموس، فضلا عن تحشيد الجهود لمحاربة الفساد الإداري والمالي الذي نخر هيكل الاقتصاد العراقي وعمق من الاختلالات الهيكلية وزاد من فرص استدامتها : -4- ضرورة الفصل بين نظام كفاءة إدارة المواقع الاقتصادية والمحاصصة الطائفية والحزبية إلى جانب التأكيد على أهمية النظام القضائي في محاسبة وملاحقة الفاسدين

وما سرقة مبالغ الأمانات المودعة في حساب الأمانات التابع إلى الهيأة العامة للضرائب في معرض الرافدين (سرقة القرن) بقيمة (3.701.380.882.000)(ثلاثة تريليون وسبعمائة وواحد مليار وثلاثمائة وثمانون مليون وثمانمائة واثنان وثمانون الف دينار عراقي) من تاريخ (9 ايلول 2021- 11 اب 2022) ومن خلال تحرير صكوك من هذا الحساب إلا دليل قاطع ولا يقبل الشك إلى حجم الفساد الذي ينخر جسم الاقتصاد العراقي.

مبررات الإصلاح الاقتصادي يمكن ايجازها في الآتي [2]:

1. تزايد معدلات البطالة : تعد مشكلة البطالة في العراق مركبة إذ لم يتمكن العراق ورغم ما يمتلك من موارد متنوعة وذات وفرة الا انه لم يتمكن من النهوض بالواقع الاقتصادي ليكون اقتصاداً قائماً على الاسس المبنية على المعرفة والمحفزة للقطاعات الاقتصادية الاستثمارية التي تعمل على خفض معدلات البطالة مستقبلاً .

ولما مر به العراق من ظروف لما عاناه من حالة عدم الاستقرار الأمني انعكس على مستوى التشغيل وأدى إلى تفاقم مشكلة البطالة، أن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي والتي ارتبطت أشكالها باختلاف الظروف التي مر بها البلد سواء أكانت الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية والجدول رقم (5) يبين معدلات البطالة في العراق وأعداد السكان .

2. قصور البيئة التشريعية لإدارة الاقتصاد ، فقد وضعت قوانين من قبل حكومة الاحتلال تحت إشراف الحاكم المدني (بول بريمر) لتنظيم الحياة والنشاط الاقتصادي كإقرار مبدأ المحاصصة دستورياً وتشريعياً الأمر الذي يؤكد استبعاد القواعد الإدارية القائمة على أساس الشخص المناسب في المكان المناسب لقيادة المجتمع ، وذلك ما كرس النظرة الفئوية الضيقة دون النظر إلى المصلحة العامة والمنافع القومية (علي مجيد الحمادي–2017).
3. العجز المتنامي في الموازنة العامة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي : أما نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي تجاوز العراق لنسبة المحددة من قبل اتفاقية ماستريخت إلى (3%) إذ سجل العراق نسبة مرتفعة . تعكس افتقار السياسة المالية للانضباط وافتقارها إلى للدقة في التخطيط والاعداد للموازنات إذ سجل العجز المخطط إلى الناتج المحلي الإجمالي عام(2009–2010) اعلى نسب فكانتا على التوالي (14.3%) و(14.14%) مما ادى إلى الاستدانة لتمويل العجز .
4. الاضطراب السياسي والأمني والاقتصادي : تعرض العراق إلى صدمات سياسية وصحية واقتصادية فمثلاً تمثلت الصدمة السياسية بالانتفاضة التشرينية واستقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي والصدمة الصحية التي أوجدتها جائحة كوفيد –19 والصدمة الاقتصادية التي تمثلت بانهيار اسعار النفط وقد انخفضت اسعار النفط في السوق العالمية وبلغ سعر النفط العراقي إلى (13.8دولار/ برميل).

جدول (5) معدلات البطالة في العراق واعداد السكان

السنة	عدد السكان من الاناث	عدد السكان من الذكور	مجموع السكان بالمليون	الاناث إلى مجموع السكان %	الذكور إلى مجموع السكان %	معدلات البطالة
2004	13510	13629	27139	0.497807583	0.502192417	26.8
2005	13908	14055	27963	0.497371527	0.502628473	17.97
2006	14317	14493	28810	0.496945505	0.503054495	17.5
2007	14739	14943	29682	0.496563574	0.503436426	11.7
2008	15837	16058	31895	0.496535507	0.503464493	15034
2009	15754	15910	31664	0.497536635	0.502463365	–
2010	15929	16561	32490	0.49027393	0.509722607	–

[2] اديب قاسم شندي – ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي – مجلة دراسات اقتصادية – قسم الدراسات الاقتصادية – بيت الحكمة – العدد 25 – بغداد 2011: ص 90

8.3	0.509478673	0.490521327	33338	16985	16353	2011
11.9	0.509237605	0.490762395	34208	17420	16788	2012
-	0.509003875	0.490996125	35096	17864	17232	2013
10.6	0.508790446	0.491209554	36005	18319	17686	2014
-	0.505225537	0.494774463	36934	18660	18274	2015
10.8	0.505223889	0.4947761111	36169123	18273505	17895618	2016
13.8	0.504021604	0.495978396	37139519	18673758	1875761	2017
-	0.505224033	0.494775967	38124182	19261253	18862929	2018
-	0.505223371	0.494776629	39.127.885	19.768.324	19.359.565	2019

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات متفرقة

1. **عبد الجبار الحلفي البطالة في العراق مع اشارة خاصة إلى بطالة الشباب مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (43-44)، 2008، ص103.**
2. **أديب قاسم شندي ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات اقتصادية، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة ، العدد 25 بغداد 2011، ص 90.**

جدول (6) نسبة الناتج المحلي بالأسعار الجارية إلى العجز المقرر والدين للاقتصاد العراقي (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	العجز المقرر في الموازنة من قبل الحكومة	نسبة العجز إلى الناتج	الدين الداخلي	الدين الخارجي	إجمالي الدين العام
2004	53235358.7	1584000	2.975466004	5925061	186021778	191946839
2005	732353598.6	-7022560	-9.550137806	6255578	148097000	154352578
2006	95587954.8	-5570857	-5.827990579	5645390	95422175	101067565
2007	111455813.4	-9662938	-8.669747863	5193705	9375800	98951705
2008	157026061.6	-9086892	5.786868694	4455596	75989598	84423647
2009	130643200.4	-18757303	-14035766113	8434049	75989598	84423647
2010	1622064565.5	-22922155	-14.14384133	9180806	67632836	76813642
2011	217327107.4	-15727976	-7.237006091	7446859	73275332	80722191
2012	254225490.7	-14796032	-5.820042656	6547519	75,213,000	81760519
2013	273587529.2	-19127944	-6.991526279	4255549	27,318,000	76573549
2014	266332655.1	لم تقر الحكومة موازنة لهذا العام		9520019	68.128.000	77648019
2015	196924141.7	-25414065	-13.05421108	32142805	68.590.400	100733205
2016	196924141.7	-24194919	-12.28641587	47.362.251	71.404.800	118767051
2017	221665709.5	-21659739	-9.77135302	47.678.796	78.136.600	125815396
2018	268918874	-12514516	4.653639893	41.822.918	79.350.400	1211733318
2019	277884869	-27537929	-9.909833903	38.910.000	78.490.000	117400000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- **وزارة التخطيط العراقية / دائرة الإحصاء والابحاث / تقارير سنوية مختلفة .**
- **البنك المركزي العراقي / نشرات سنوية مختلفة**
- **وزارة التخطيط العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء/ احصاءات سنوية مختلفة / مديرية الحسابات القومية**

المطلب الثالث: نافذة بيع العملة الأجنبية

أولا : مزاد العملة :

في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق وبناء مرتكزات قوية ومستقرة للاقتصاد الحر وعلى وفق ما نص عليه الدستور، تم إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 الذي يمثل مرحلة استقلالية البنك المركزي العراقي.

وبناءً على فصل احتياطي العملة الأجنبية إلى قسمين الأول يخص الحكومة ويتولى تمويل التجارة الحكومية والثاني احتياطي البنك المركزي التي تتولى في واحدة من وظائفها تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص عن طريق تلبية طلبات المصارف لها عن طريق مزاد العملة الأجنبية

وهو المزاد الذي يمارس وظيفة عمليات السوق المفتوحة في مبادلة الدولار بالدينار ليس لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص وحاجاته من النقد الأجنبي فحسب، وانما يمارسها كسياسة نقدية للتدخل (Step in) لاستقرار سعر الصرف وللسيطرة على مناسيب السيولة المحلية واحتواء قوة النفقات العامة التي تولدها الموازنة العامة وبشكل خاص النفقات الجارية وتوليد قوة طلب محلية متنوعة جداً على السلع والخدمات الخارجية أمام هشاشة التنوع الاقتصادي المحلي وتعاظم الإنفاق الفردي المستمد من قوة النفقات العامة في الموازنة العامة الذي يمثل أس التضخم الناجم عن ضغوط الطلب أو الإنفاق الكلي، إذ لا تشكل مساهمة القطاع الزراعي والصناعي سوى (5%) من تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل مزاد العملة الأجنبية وسيلة لامتصاص قوة الإنفاق الحكومي المولد من الريع النفطي وتغذية السوق وحاجاتها الواسعة من الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، عبر تمويل البنك المركزي للتجارة الخارجية للقطاع الخاص(مظهر محمد صالح :2012 : 76).

إذن الأهداف المبتغاة من مزاد العملة بالإضافة إلى ما سبق ذكره تتضمن الآتي (وليد عبادي عبد النبي: 2012 :6)

1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ولاسيما أسعار السلع المستوردة من خلال تحسين واستقرار قيمة الدينار العراقي.
2- السيطرة على مناسيب السيولة المحلية من خلال تعقيم نمو عرض النقد الناجم عن الإنفاق الحكومي، إذ تعد من أدوات عمليات السوق المفتوحة المطلوبة لتحقيق التوازن إلى السوق النقدية.
3- توحيد أسعار الصرف المتعددة والتي كانت سائدة قبل 2003 والبالغة سبعة عشر سعر الصرف رسمي وموازي.
4- تعد نافذة بيع العملة الأجنبية مصدر أساسي في تمويل استيرادات القطاع الخاص من السلع والخدمات.
5- ساعدت تحسين قيمة العملة العراقية على رفع القدرة الشرائية للأفراد من ذوي الدخول المحدودة وانعكاسه على القيمة الحقيقية للدخول.

ان بيع الدولار في مزاد العملة يتم تقسيمه إلى قسمين، قسم يتعلق بالمبالغ المتعلقة بالحوالة لتعزيز المصارف في الخارج، والقسم الاخر يتعلق ببيع الدولار نقداً إلى المصارف وشركات التمويل في داخل العراق.

من خلال الجدول (7) يلاحظ أن نسبة الحوالة إلى إجمالي المبيعات الكلية شكلت (74.65%) لتعزيز ارصدة المصارف في الخارج، في حين لم تشكل نسبة النقد المباع قياساً إلى إجمالي المبيعات إلا (25.35%) إلى المصارف وشركات التحويل المالي في الداخل.

جدول (7) مبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية (2004–2020) مليون دينار

السنة	مبيعات البنك نقداً	مبيعات البنك حوالة	الاعتمادات	إجمالي المبيعات	نسبة النقد إلى المبيعات%	نسبة الحوالة إلى المبيعات%	عدد المزادات	عدد المصارف المشاركة في مزاد العملة
2004	6.108	--		6.108	100	--	--	
2005	10.462	--		10.462	100	--	--	
2006	20.605	--		20.605	100	--	--	
2007	15.980	--		15.980	100	--	--	
2008	25.869	--		25.869	100	--	--	
2009	4.569	29.421		33.990	13.44	86.56	--	
2010	2.197	33.974		36.171	6.07	93.93	--	
2011	1.459	38.339		39.798	3.67	96.33	--	
2012	3.664	44.985		48.649	7.53	92.47	--	
2013	12.226	41.005		53.231	22.97	77.03	276	6723
2014	14.563	37.165		51.728	28.15	71.85	287	4858
2015	5.989	38.315		44.304	13.52	86.48	220	4841
2016	4.690	15.710	13.124	33.524	13.99	46.86	244	7146
2017	9.352	31.375	1.474	42.201	22.16	74.35	256	9473
2018	8.788	38.345		47.133	18.65	81.35	260	8545
2019	5.774	45.353		51.127	11.29	88.71	248	7352
2020	3.369	40.711		44.080	7.64	92.35	152	4830

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي.

ثانياً: الهدر المالي :

معنى هدر الأموال في معجم المعاني الجامع تعني اضاعتها (فقدها)، وقام بإهدار أموال الناس هباءً، أي صرفها فيما لا فائدة فيه.

يحدث الهدر والإسراف في إنفاق المال العام نتاجاً للقرارات الخاطئة أو المتسرعة وعدم التقيد بالمواصفات الفنية الصحيحة.

يعد الهدر المالي شكلاً من أشكال الفساد المالي ويعرف من خلال وصفه بعدم الكفاءة في إدارة الموارد المالية نتيجة انحراف السياسات المالية عن مسارها الصحيح والتي نتج عنها هدراً للأموال في غير موضعها، ومن أجل إيقاف أي حالة هدر مالي ومن ضمنها ما تناوله البحث الحالي فانه لابد من صياغة السياسات المالية التي تعتمد في الأساس على المبرر من وضعها ومدى فاعلية هذا المبرر في اعتمادها مستقبلاً.

ويتم حساب القيمة الفعلية للهدر المالي الناتج عن مزاد بيع العملة العراقي من خلال المعادلة الآتية (علي حميد هنيدي: 2020: 70).

الهدر المالي = (مبيعات الدولار الكلية * السعر الموازي للدولار) – (مبيعات الدولار الكلية * السعر الرسمي للدولار) ....(1)

من خلال ما اظهره الجدول (8) يلاحظ الآتي :

1- شهد إجمالي المبيعات تذبذباً خلال مدة البحث حيث كان أدنى مستوى عام 2004 وبقيمة (6.108) مليار دولار، أما أعلى قيمة له كانت في عام 2013 (53.231) مليار دولار.

2- يلاحظ أن حجم الاختلاف كان طفيفاً في سعر بيع الدولار على مستوى السعر الرسمي أو على مستوى السعر الموازي، إلا أن هذا الاختلاف قد ينتج عنه تغيير كبير في حجم الهدر المالي بسبب ضخامة الأموال التي يتم التعامل بها في مزاد العملة.

3- قيمة الهدر المالي كانت كبيرة جداً سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، إذ سجلت أعلى قيمة له عام 2013 بلغت (3.513.546) مليار دينار.

جدول (8) مزاد العملة والهدر المالي للمدة (2004-2020)

السنة	إجمالي المبيعات مليون	الهدر المالي مليار دينار	السعر الرسمي للدولار	السعر الموازي للدولار	الهدر المالي الف دولار
2004	6.108	0	1452	1452	0
2005	10.462	31.386	1469	1472	21.365
2006	20.605	89.392	1467	1475	60.935
2007	15.980	191.760	1255	1267	152.796
2008	25.869	258.690	1193	1203	216.839
2009	33.990	407.880	1170	1182	348.615
2010	36.171	578.736	1170	1186	494.646
2011	39.798	1.034.708	1170	1196	884.365
2012	48.649	3.210.834	1166	1232	2.753.716
2013	53.231	3.513.246	1166	1232	3.013.075
2014	51.728	2.482.944	1166	1214	2.129.454
2015	44.304	2.525.328	1190	1247	2.122.124
2016	33.524	2.849.540	1190	1275	2.394.571
2017	42.201	869.668	1190	1158	730.813
2018	47.133	895.527	1190	1209	752.543
2019	51.127	306.762	1190	1196	257.783
2020	44.080	167.504	1196	1234	140.053

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي.

أثر مزاد العملة في الهدر المالي

- **اختبار ديكي فولر الموسع للمتغيرات**

من خلال نتائج اختبار ديكي فولر للمتغيرات محل الدراسة يلاحظ من الجدول (9) ما يلي:

- إن المتغير المستقل ساكنة عند الفرق الأول وذلك لان القيمة الاحتمالية هي أقل من 5%.
- يلاحظ أن المتغير التابع الهدر المالي (fw) مستقر في المستوى لان القيمة الاحتمالية هي أقل من 5%.

جدول (9) نتائج اختبار ديكي فوللر لمتغيرات النموذج

المتغيرات	الاختبار	حد ثابت	ثابت + اتجاه عام	بدون	حالة السكون
ts في المستوى	ADF	-2.73962	-0.85858	0.0249113	غير ساكنة
	الاحتمالية	0.07382	0.95330	0.68655	
ts في الفرق الاول	ADF	-1.96826	-3.49500	-1.88696	ساكنة
	الاحتمالية	0.299692	0.04967	0.05696	
fw في المستوى	ADF	-2.7192	-2.57581	-1.5597	ساكنة
	الاحتمالية	0.05405	0.29252	0.11081	

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

1. **تقدير جودة الأنموذج: -**

ان تقدير جودة الأنموذج يعد من الاختبارات الأساسية في جميع النماذج القياسية بما فيها أنموذج ARDL، وتبين نتائج الجدول (10) أن النموذج ذات مدد تخلف زمني هي (4.4) بناء على قيم معيار اكايك AIC (Akaike) من بين افضل(20) توصيف للنموذج كونها تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً من قبل البرنامج الاحصائي، إذ أن القيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة، و(0) تعني عدم وجود تخلف زمني وهكذا حسب مدد التخلف التي يحددها البرنامج لكل متغير من المتغيرات.

لوحظ من خلال جدول (10) أن البرنامج حدده مدة ابطاءات للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع فتبين أن مدة ابطاء المتغير التابع (الهدر المالي) هي اربع ابطاءات أما المتغيرات المستقلة فكان مدة إبطاء اربعه أيضا حسب معيار اكايك كما في الشكل (1).

جدول (10) تقدير جودة الأنموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FW(-1)	0.1917	0.5182	0.3699	0.73601
FW(-2)	-1.1084	0.3479	-3.1853	0.0498
FW(-3)	-0.4139	0.8868	-0.46674	0.6724
FW(-4)	-2.2171	1.06902	-2.07397	0.1297
TS	-185.22	143.8369	-1.2877	0.2881
TS(-1)	56.1415	58.3121	0.96277	0.40668
TS(-2)	14.3224	133.9039	0.10696	0.92157
TS(-3)	74.6022	118.7467	0.62824	0.5744
TS(-4)	216.8582	219.5458	0.98775	0.3960
C	1949.257	2511.531	0.77612	0.49424
R-squared	0.95	Mean dependent var		1469.3359
Adjusted R-squared	0.80	S.D. dependent var		1243.9015
S.E. of regression	555.69	Akaike info criterion		15.55044

Sum squared resid	926397.81	Schwarz criterion	15.98502
Log likelihood	-91.0779	Hannan-Quinn criter.	15.46112
F-statistic	6.34	Durbin-Watson sta	3.2058
Prob(F-statistic)	0.0077		

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

شكل (1) مدة الإبطاء المثلى حسب معيار أكايك

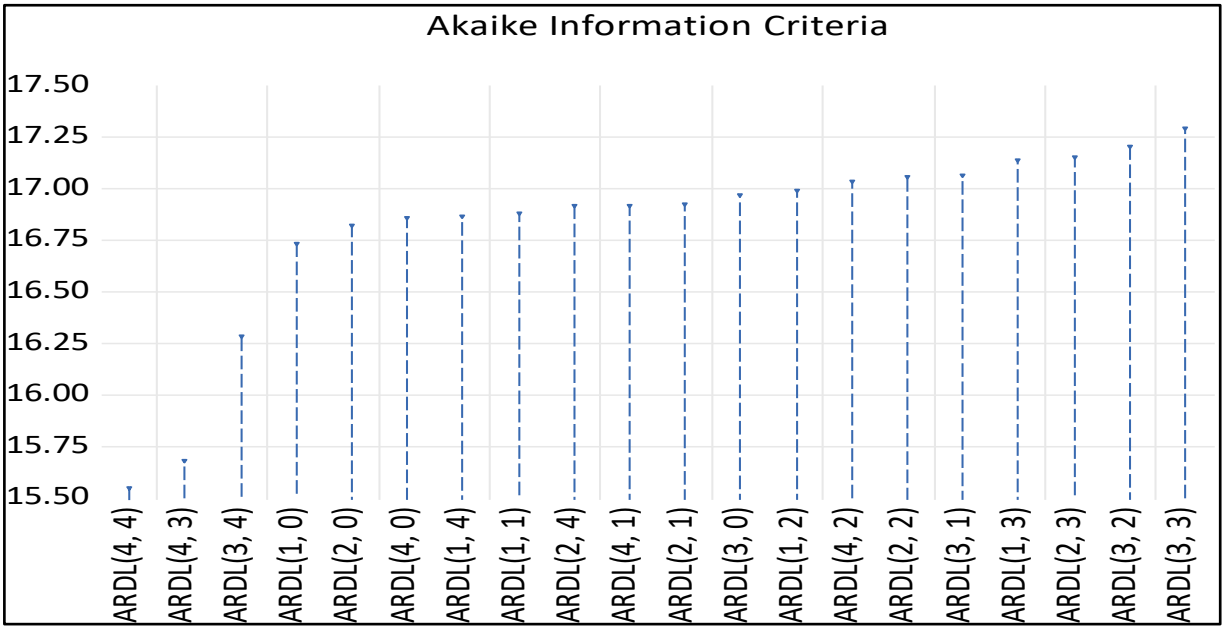

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

بلغ معامل التحديد R^2 (95%) أما Adjusted R-squared فقد بلغت (80%) وهذا يبين أن نسبة ما فسرته المتغيرات المستقلة هو (95%) من إجمالي التغيرات في المتغير التابع ، أما الباقي (5%) تعود إلى تغيرات من خارج النموذج.

أما F المحتسبة فقد بلغت (6.34) وهي معنوية لان (P.V=(0.000 أي أن الأنموذج المقدر معنوي أي نرفض فرضية العدم (H_0: b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1: b≠0).

أما الاختبارات القياسية فقد اوضحت أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار D-W والبالغة (3.2).

2. **اختبار التكامل المشترك وفقاً لأنموذج ARDL:**

لابد من العمل على إجراء اختبار التكامل المشترك من اجل معرفة هل يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية، لأنها تعد الخطوة الأولى في أنموذج (ARDL)، ويتم هذا الاختبار بواسطة اختبار الحدود F (**F-bounds test**) والموضح نتائجه في الجدول (11):

جدول (11) اختبار الحدود F– bounds test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F–statistic	4.013468	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.78
		1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

من الجدول (11) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلحظ أن قيمة (F–statistics) المحتسبة كانت **(4.01)** وهي أكبر من القيم الجدولية عند مستوى (10%) مما يدل على وجود تكامل مسترك أي نرفض فرضية العدم.

3. **تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل ومنهجية تصحيح الخطأ:**

الجدول (12) يعكس نتائج المعلمات القصيرة الأجل التي تشير أن متغير مبيعات مزاد العملة كمتغير مستقل ترتبط بعلاقة عكسية قصيرة الأجل مع متغير (الهدر المالي) وهذا ما اثبتته قيمة P.V وهي أقل من (0.05). أما معامل تصحيح الخطأ فانه سالب وهو معنوي إحصائيا عند مستوى أقل من (5%) وهذا يترجم أنه تم تصحيح ما قيمته (454%) من الانحراف قصير الأجل في المتغير التفسيري في السنة السابقة إلى السنة الحالية.

جدول (12) تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
FW(–1)	3.7394	0.5182	0.3699	0.0182
FW(–2)	2.6310	0.3479	3.1853	0.0356
FW(–3)	2.2171	0.8868	0.46674	0.0161
D(TS)	–185.2171	143.8369	–1.2877	0.2381
TS(–1)	–705.22	58.3121	–0.96277	0.0406
TS(–2)	–291.1415	133.9039	–0.10696	0.0118
TS(–3)	–216.6022	118.7467	–0.62824	0.0636
CointEq(–1)*	–4.5457	2511.531	–0.77612	0.0207

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

يلاحظ من خلال الجدول (13) أن هناك علاقة طردية ومعنوية طويله الأجل بين المتغير المستقل وهو مبيعات مزاد العملة مع المتغير التابع وهو (الهدر المالي) في العراق لان قيمه P.V هي أقل من (5%).

جدول (13) تقدير العلاقة طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TS	38.0442	6.77717	5.796732	0.0105
C	5285427.	3146762.	1.679640	0.3117

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

1. نتائج الاختبارات التشخيصية (القياسية) :

للتأكد من جودة النموذج تم إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية :

أ. نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test) :

يشير اختبار (Breusch – codfrey correlation) أو ما يسمى (LM Test) الوارد في الجدول (14) والذي بموجبة يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، فانه وكما يتضح من معطيات الجدول أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لأن قيمة prob. (ch- square) بلغت (0.1516) وهي أكبر من مستوى المعنوي (0.05) مما يشير إلى قبول فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي .

جدول (14) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

F-statistic	84918.18	Prob. F(2,1)	0.1606
Obs*R-squared	12.66742	Prob. Chi-Square(2)	0.1515

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

أ. نتائج اختبار مشكلة عدم ثبات التجانس ARCH : He teroskeda sticty

وعلى أساس هذا الاختبار بالإمكان التعرف فيما إذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين أو بالعكس والجدول (15) ادناه يوضح أن قيمة Probichi square بلغت نحو (0.1431) وهي أكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (15) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

F-statistic	49117.2	Prob. F(2,1)	0.1706
Obs*R-squared	2.14742	Prob. Chi-Square(2)	0.1431

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

لغرض **اختبار السكون الهيكلي Stability** للأنموذج المقدر وللعلاقتين الطويلة والقصيرة الأمد خلال المدة المقدرة للأنموذج ARDL، فأنه سيتم استعمال اختبارين هما:

أولا: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع the cumulative sum of the recursive residuals (CUSUM)

ثانياً: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

the cumulative sum of recursive residuals squared (SUSUMSQ)

المطوران من قبل براون واخرون Brown et al، فاذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) و(SUSUMSQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى 5%، فأن فرضية العدم التي تنص على أن جميع المعلمات هي مستقرة تعد مقبولة، يبين الشكل (2) بوضوح أن الشكل البياني للاختبارين المذكورين يقع داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية (الصفر)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الأمد للأنموذج المقدر ARDL.

يلاحظ من الشكل (2) أن الرسم البياني لاختبار (CUSUM) المجموع التراكمي للبواقي المتابع يقع داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى 5%، فأن فرضية العدم التي تنص على أن جميع المعلمات هي مستقرة تعد مقبولة، أي أن الشكل البياني للاختبار المذكور يقع داخل الحدود الحرجة ويتغير حول القيمة الصفرية (الصفر)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الأمد للأنموذج المقدر ARDL.

شكل (2) اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع

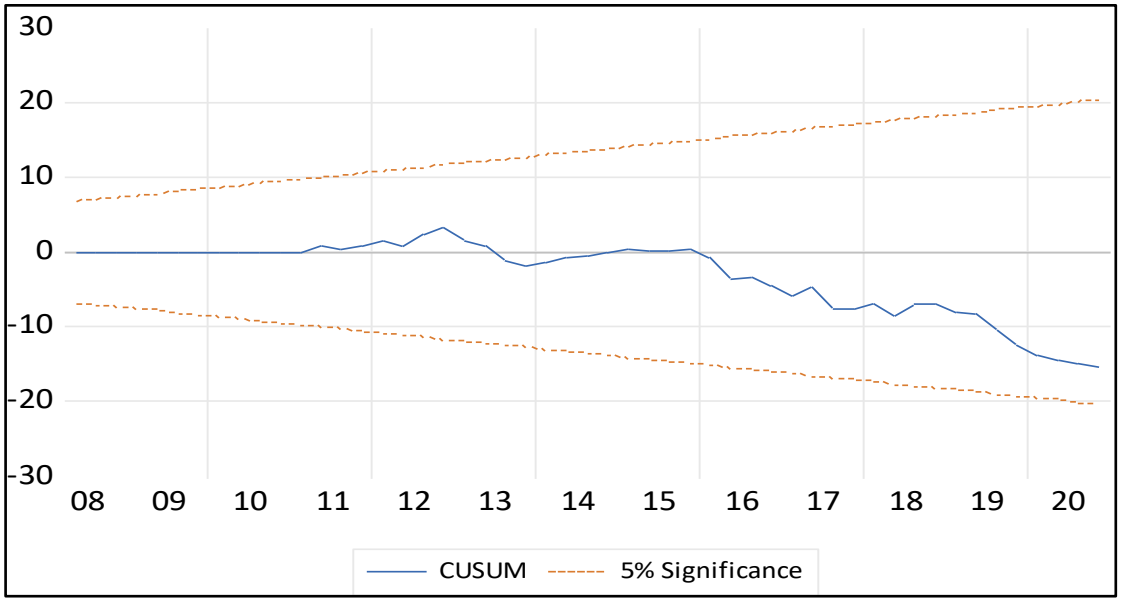

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

بوضح الشكل البياني (3) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة انه ينحرف قليلاً عن مستوى 5% ناتج عن وجود اختلالات الا أن بعد ذلك يعود إلى داخل الحدود الحرجة ويتمحور حول القيمة الصفرية (الصفر)، وبهذا فان الاختبارات الإحصائية هذه تثبت سكون المعلمات الطويلة والقصيرة الأمد للأنموذج المقدر ARDL.

شكل (3) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة

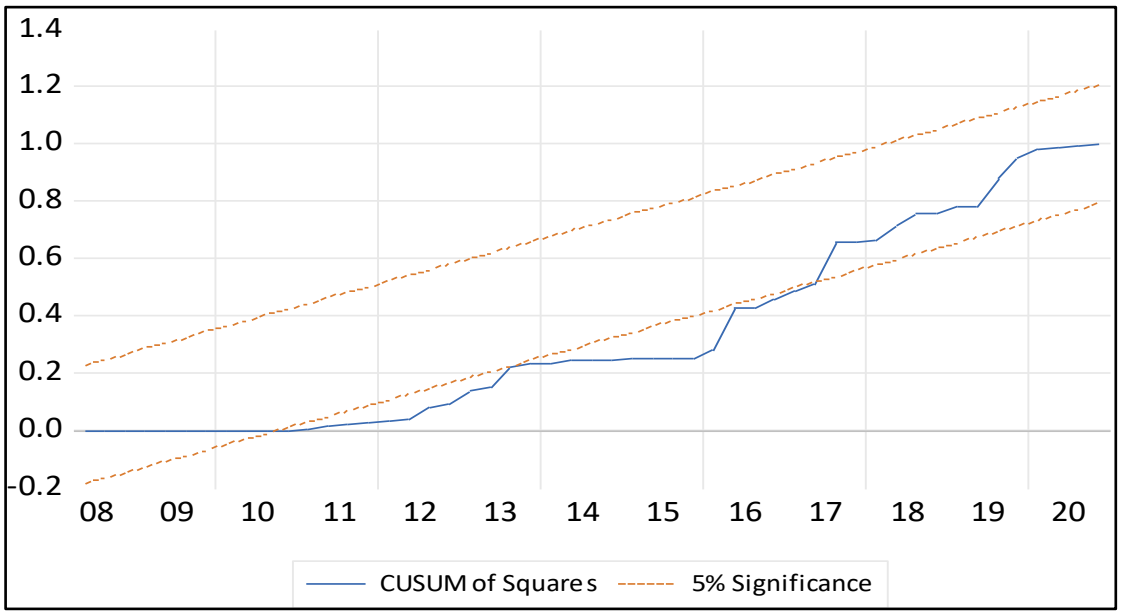

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

المطلب الرابع: سبل التعافي والانتقال من اقتصاد أزمات إلى اقتصاد بناء وتنمية مستدامة

ان مأزق الاقتصاد العراقي يتسع مع استمرارية صدمات الهبوط السعري في الاسعار العالمية للنفط الخام إلى جانب عجز الحكومة عن ايجاد بدائل تمويلية لدعم الموازنة العامة والاقتصاد، ويتناغم ذلك مع الأزمة الصحية والسياسية ليشهد الاقتصاد أزمة مركبة تختلف عن سابقاتها، إذ اصبحت بيئة الاقتصاد العراقي من أكثر البلدان الريعية تأثراً بالصدمات الخارجية، فضلا عن سرعة انتقال آثارها مقارنة بالبلدان الريعية الأخرى نظراً لفقدانه القدرة على مواجهة الازمات وادارتها في ظل محدودية وانخفاض الحيز المالي اللازم لتخطي هكذا نوع من الازمات المفاجئة . إذ تجاوز الاقتصاد مرحلة الأزمة المنفردة المرتبطة بأسعار النفط العالمية فقط، لينتقل إلى نوع جديد من الازمات ألا وهي الازمات المزدوجة والأزمة المركبة الثلاثية، مما أفرز حزمة من المشاكل والاختلالات العميقة التي تستلزم الشروع بإصلاحات اقتصادية حقيقية تتطلب مدداً زمنية ملائمة لظهور نتائجها بالشكل الذي يغير المسار العام الراهن نحو الاستقرار ثم النمو في الاتجاه الصحيح (علي مجيد الحمادي ، 2017: 63).

الأمر الذي تطلب إعادة هيكلة الاقتصاد وتشخيص التشوهات ومعالجة الاختلالات البنيوية وبالتالي النهوض بواقع الاقتصاد عبر تبني سياسات مالية أو نقدية تحاكي واقع الاقتصاد العراقي وتعزز من إمكانية تنويع المصادر التمويلية للبلد إلى جانب ضبط ايقاع وكفاءة النفقات العامة بالشكل الذي يتيح إمكانية تأمين الحيز المالي، بهدف تعزيز صلابة الاقتصاد العراقي في مواجهة الازمات والحد من تنامي تداعياتها بالنظر إلى جميع الازمات التي أطاحت بالاقتصاد يلاحظ أنها تتلخص فى النهاية إلى أزمة مالية خانقة للاقتصاد، لذا فأن الشروع بتبني حزم الإصلاح المالي والاقتصادي ينبغي أن يستهدف الحلول والمعالجات التي تضمن استدامة المداخيل المالية للبلاد، وبغية تعافي الاقتصاد

والتحول إلى اقتصاد متنوع يضمن صلابة قواعده الإنتاجية تجاه الصدمات المفاجئة، لابد من الشروع بإصلاح القطاع المالي والاقتصادي وعلى النحو الآتي :

أولا : إصلاح الموازنة العامة

ان إصلاح الموازنة العامة للبلد يتطلب تبنى إجراءات واستراتيجيات تأخذ على عاتقها إصلاح شقى الموازنة العامة الإيرادات العامة النفقات العامة بالشكل الذي يضمن التناسق والتناغم بينهما إلى جانب انحسار فجوة العجز المالي إلى المعدل المسموح أن متانة الارتباط بين الاقتصاد العراقي والاتجاهات السعرية العالمية للنفط الخام قد توثقت بشكل كبير بعد 2003 إذ اتسعت النفقات العامة بحدود (41) ضعف في 2021، مما زادت من عمق الاختلالات والتصدعات الاقتصادية في ظل موجات الهبوط السعري، إذ وصلت لدرجة العجز عن تقديم الموازنة العامة كما في 2014 الصدمة المزدوجة) و2020 (الصدمة الثلاثية المركبة، نظراً لضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية الأزمة لتعويض انحسار الإيرادات النفطية، وبالتالي رهن الاقتصاد بالمزيد من الاعباء والديون (حيدر) حسين ال طعمة 2021: 2) . لذا فأن عدم التناسق بين النفقات العامة والإيرادات العامة يعد من أهم أدوات الحقيبة المالية والتي من الممكن أن تحد من دورها في برامج الإصلاح المالي والاقتصادي للبلد، لاسيما في البلدان شديدة الريعية ويتم الإصلاح عبر اتباع الآتي :

1- إصلاح هيكل النفقات العامة

ان تقييد الموازنة العامة بضخامة الإنفاق يعد من أهم التحديات التي تواجه السياسة المالية في ظل هبوط وتقلب استدامة الإيرادات، لذا من الضروري إعادة هيكلة الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري خاصة وان كلاهما يعتمدان على مستوى كفاءة الإدارة الحكومية في تنفيذها ولإصلاح الإنفاق الجاري يتطلب تقليل الضغط على القطاع الحكومي في استيعاب اليد العاملة واعتماد تخطيط النفقات وفق الحاجة الفعلية للمؤسسات بالاستناد إلى مبدأ الكلفة – الفاعلية، وتنفيذها بأقصى منفعة ممكنة. إلى جانب اظهار بنود الإنفاق بالموازنة العامة كافة وبشفافية تامة بالشكل الذي يمكن الاجهزة الرقابية من متابعة إنفاقها للوقوف على مواطن الفساد في تنفيذها.

بالنسبة للإنفاق الاستثماري فيلاحظ تأثره بضعف اداء الاجهزة الحكومية ذات العلاقة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية، لذا يجب أن تكون اولى خطوات الإصلاح بتشكيل لجنة مستقلة تدعم اختيار المشاريع المهمة وترتيبها وفق سلم الأولويات بعيداً عن التأثيرات السياسية والدعايات الانتخابية، إذ تأخذ هذه اللجنة على عاتقها مهمة تسهيل الإجراءات الإدارية للتنفيذ وذلك بالتنسيق بين الوزارات ذات الصلة، بعد أن تم إجراء دراسات جدوى اقتصادية وفنية لاختيار هذه المشاريع على وفق معيار الكلفة المنفعة، إلى جانب اختيار المؤسسات التي تتبنى مهمة تنفيذ هذه المشاريع سواء أكانت محلية أم أجنبية أو مختلطة بينهما لإنجاز هذه المشاريع (حسين شناوة، 2016: 190). ويمكن ايجاز ضبط النفقات وترشيدها عبر تبني حزمة من الإجراءات المباشرة، وأخرى على المدى المتوسط قابلة للتطبيق في بيئة الاقتصاد العراقي، تتجسد في وزارة المالية 2020 : 50) :

1. تخفيض فجوة العجز المالي الاولي في الموازنة العامة إلى نسبة مستدامة تبلغ 3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث المقبلة، علماً أن العجز الحالي قد سجل ما نسبته 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

2. تقليص نسبة الرواتب والأجور إلى 12.5% من إجمالي الناتج المحلي السنوات الثلاث المقبلة بدلاً من 25% من الناتج المحلي الإجمالي.
3. اعداد واطلاق التخصيصات التشغيلية بصوره فصلية .
4. ايقاف تمويل الصندوق التقاعدي بصورة تدريجية من الموازنة العامة وإصلاحه، وحصر الدفع بالصندوق فقط مع مراعاة المحافظة على مساهمة الدولة.
5. تخفيض إجمالي الدعم الحكومي إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاث سنوات المقبلة في حين أن نسبته حالياً تبلغ 13%.
6. تخفيض الدعم المالي المقدم إلى الشركات المملوكة للدولة بنسبة 30% سنوياً لمدة ثلاث سنوات. 2. إصلاح هيكل الإيرادات العامة

ان فكرة مغادرة المثبتات التلقائية وظاهرة الركوب المجاني، تعد من اولى خطوات الإصلاح في بنية الإيرادات العامة في العراق، نظراً لانعدام دورها في استيعاب تداعيات الصدمات النفطية بوصفها أحد أدوات السياسة المالية، والعمل على تعزيز المثبت الديناميكي الواسع الطيف والحد من الهيمنة النفطية على الموازنة، وتحسين كفاءة النظام الضريبي بالشكل الذي يحقق استدامة المداخيل الإيرادية ، بعد أن تم تهميش دورها لصالح الجهات المتنفذة في صنع القرار، إذ لم تتعدى مساهمتها في أحسن الاحول 1% من الناتج المحلي الإجمالي، بهدف تغييب مشروعيتها بوصفها وسيلة تمويلية تعزز الانتماء الوطني ولاشك أن انفصال الارتباط بين اتساع الوعاء الضريبي في العراق عند تفحص الاستهلاك والدخل والاصول العينية، يستوجب إصلاح فني ، يستهدف بناء جهاز اداري ضريبي معتمداً على التكنولوجيا الحديثة في تحصيل الإيرادات في ظل إطار قانوني يتسم بالوضوح والمرونة، يأخذ على عاتقه معالجة موضوع التهرب الضريبي، فضلاً عن تبني اشاعة ثقافة القبول بدفع الضريبة، بالمقابل تحديد الفئات التي تفرض عليها الضرائب بحسب مقدرتها التكليفية (حسين) شناوة، 2016 : 189) ويمكن زيادة المصادر الإيرادية وتحسين الموارد المالية للاقتصاد، والحد من هيمنة الريع النفطي عبر تبني التدابير الآتية (وزارة المالية، 2020 : 49) :

أ. تحصيل الإيرادات لجميع استخدامات الكهرباء على أساس سعر الوقود الحقيقي في السوق العالمي بمراجعة دعم الوقود والشركات العامة.
ب. مراجعة دعم الوقود والشركات العامة.
ت. إصدار سندات وصكوك وطنية، وعرضها للتداول العام، بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي
ث. زيادة الإيرادات الكمركية.

ثانياً : تحقيق استدامة الحيز المالي

من الضروري خلق صندوق ثروة سيادية عراقية لمواجهة حالات انحسار الإيرادات للموازنة العامة وعده بمثابة مصدة مالية تلطف الصدمات الريعية المفاجئة. بالتزامن مع إصدار الورقة البيضاء (مشروع هيكلة الاقتصاد)، تتبنى السياسة الاقتصادية مشروع إنشاء صندوق ثروه سيادية تودع فيه مبالغ مساوية لتلك المبالغ المدفوعة كتعويضات عن حرب الكويت بعد سدادها في الشهور المقبلة، ويتم إدارة هذا الصندوق وفق النمط الإداري المتبع في إدارة صندوق الاجيال، ليكون مورداً استثمارياً يرفد الموازنة الاتحادية بالموارد المالية في ظل انحسار الإيرادات، بمعنى انه سيؤدي

دوراً تحوطياً يستهدف استقرار الموازنة عبر تأمين الحيز المالي وبالتالي تمكن الاقتصاد من مواجهة الصدمات الاقتصادية والحد من آثارها

ثالثاً: إصلاح الهياكل البنيوية للناتج

إن التعافي من الإرث الريعي وطبيعة الأزمة المالية والاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، لا يمكن أن يتم بسهوله وإنما يحتاج إلى مدداً زمنية طويلة، إذ يستلزم التأسيس لنمط انتاجي جديد في إدارة الملف الاقتصادي يستهدف تنويع الموارد وتحفيز القطاعات الاقتصادية غير النفطية الزراعية والصناعية والسياحية والنهوض بالقطاع الخاص للحد من أحادية وهشاشة الاقتصاد العراقي في اتكاله المزمن على المورد النفطي، عبر اتخاذ حزمة من الإجراءات، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

1. إن دالة الرفاهية الاجتماعية في ظل ريعية الاقتصاد العراقي المتحول نحو اقتصاد السوق، باتت بأمس الحاجة إلى إعادة ارتسامها مجدداً ضمن إطار رؤية سياسية اقتصادية تقود إلى خلق نظام اقتصادي عراقي جديد، تتحول فيه الدولة من كونها دولة ريعية ديمقراطية راعية إلى دولة ريعية ديمقراطية مساهمة تؤمن الكفاية والعدالة من خلال تحرير الوظيفة الاجتماعية لرأس المال المنتج عبر توليد قطاع خاص صديق للدولة يسهم في بناء واستدامة التنمية في ظل تبني رؤية جديدة للمشاركة المجتمعية، والتي تستهدف صناعة فضاء من الشركات الخالقة للسوق، تمارس الدولة فيها وظيفة المساهم والمؤازر ، أي التحول من اقتصاد المعونات إلى اقتصاد الإنتاج (مظهر محمد صالح، 2010 (28) . أن الشراكة في ظل ريعية الدولة بين القطاعين العام والخاص يصور الأسلوب الواقعي للانتقال من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، وتوظيف ريع النفط والمداخيل الإيرادية في عجلة الاستثمار الحقيقي للاقتصاد الحر، وتبني هيكلة القطاع الخاص وتغيير واقعه الهش عبر زخم من الشركات الاستثمارية وشركات الإنتاج المساهمة والخالقة للسوق والهادفة إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية و2 دعم وتنمية القطاعات الإنتاجية، يعد التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية من أهم خطوات البدء بالتنمية واستدامتها كما انه يمكن من اطلاق الاقتصاد الوطني من قيود الهيمنة الريعية للمورد النفطي، من خلال تبني الاستراتيجيات الآتية:

أ. **على مستوى القطاع الزراعي**، إذ يتمثل هدف هذه المبادرة في استدامة وتنمية القطاع الزراعي واستثمار نجاح المواسم الزراعية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، إلى جانب توفير فرص عمل في القطاع الخاص، وتحقيق الأمن الغذائي، وتقليص مساعي الهجرة من الريف إلى المدينة عبر تطبيق الإجراءات الآتية وزارة المالية 2020 (60) :

1. صياغة قانون حديث للقطاع الزراعي يتضمن الإصلاح المؤسسي، ومراجعة القوانين النافذة أو العمل على الغائها .
2. تفعيل صندوق الاقراض الزراعي الميسر، والشروع بأحداث تعديلات في المصرف الزراعي التعاوني.
3. العمل على تحسين سلسلة القيمة المضافة من بدايتها حتى نهايتها، ووضع المحفزات والسياسات الترويجية بهدف جذب الاستثمار الخاص، والسماح بتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية.

4. بناء الثقة مع الفلاح، وتعهد الحكومة بالوفاء بوعودها، لاسيما ذات بإطلاق مستحقات الفلاحين إلى جانب التشديد على إجراءات الحماية للمنتج الزراعي وفق الروزنامة الزراعية.
5. توجيه الاهتمام إلى التنمية الريفية الشاملة، بما يضمن توفير البيئة الملائمة لأعاده نشاط التعاونيات وزيادة تخصيصات الموازنة، بهدف إصلاح وصيانة الطرق الريفية ونظم الري.
6. تفعيل العمل ببطاقة المزارع والمستثمر الزراعي الالكترونية .

اما بالنسبة للنشاط الزراعي الخاص، فنرى ضرورة دعم شركات القطاع الخاص والابتعاد عن النشاط الفردي في تنفيذ مشاريع زراعية كبرى تعمل في إطار زراعة حديثة بمعونة الدولة لاسيما المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي في العراق .

ب. **أما بالنسبة للقطاع الصناعي** من الضروري تأهيل قطاع الصناعة العراقية، لاسيما بعد التدهور الذي لحق بها نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية والاحتلال الأمريكي، فضلاً عن انتهاج سياسات الاغراق السلعي للسوق المحلية بالسلع الأجنبية، لذا ومن أجل الشروع بإصلاح هذا القطاع لابد من اتخاذ الآتي:

- البدء بإعادة تأهيل الشركات الصناعية العاملة ضمن القطاع العام ورفع قدرتها وتخفيض تكاليف إنتاجها المتمثلة بشركات الاسمنت الورق الزجاج الزيوت الجلود الحياكة والنسيج، الألبان، الإطارات والادوية).
- حماية الإنتاج المحلي عبر رفع تسعيرة الرسوم الكمركية على السلع المستوردة مما يحفز الإنتاج المحلي .
- الزام الوزارات بضرورة توجيه لجان مشترياتها صوب الشركات الصناعية الوطنية.
- تبني أساليب حديثة وتكنولوجيا متقدمة في الخطوط الإنتاجية.

ج. أما **بالنسبة إلى قطاع السياحة** ، أسهم التعثر الاقتصادي إلى جانب التعثر الحكومي طيلة العقود السابقة، في اهمال القطاع السياحي وانخفاض الكفاءة الإدارية لهذا القطاع، فضلاً عن الهيمنة السياسية، وبهدف تنويع المصادر الإيرادية فأن لهذا القطاع عوائد لا تقل أهمية عن تلك المتحققة في القطاع النفطي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في أهمية القطاع السياحي، ولاسيما السياحة الدينية والأثرية.

رابعاً: طرق حل مشكلة البطالة :

1. زيادة فرص العمل عن طريق اقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص عبر الاعفاءات الضريبية والقروض المسيرة والاعانات.
2. تخفيض اسعار الفائدة مما يتيح للبنوك والشركات الحصول على مزيد من القروض.
3. التوعية والتثقيف لتغير فكرة رغبة الشباب في التوظيف بالحكومة فقط.
4. التوعية بكيفية تنظيم السكان وعدم الانجاب الكثير الذي يؤدي إلى زيادة عدد كبير من السكان أمام فرص عمل قليلة.
5. الاعتماد بصورة كبيرة على العمالة المحلية والحد من العمالة الأجنبية.
6. تطوير سبل التعليم من خلال ادخال مفاهيم خاصة بالعمل في المواد الدراسية، لغرض اعداده لسوق العمل وتطوير مواهبه وابداعه.
7. ضرورة العمل على تشجيع الاستثمار وتوفير كل المستلزمات الضرورية لجلب المستثمرين.

الخاتمة :

توصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات واهمها:

1. عملية الإصلاح الاقتصادي تمثل إرادة مجتمعية قائمة على الوعي والتفاهم الوثيق بين النخبة والجمهور الأمر الذي يخفض كثيراً من حدة الصراع بين القوى التصحيحية من جهة وقوى المقاومة من جهة أخرى، على أن تكون تلك العملية جزءاً لا يتجزأ من خطاب إصلاحي شامل لمختلف نواحي الحياة .
2. إن تفاقم الخراب الاقتصادي في العراق أفضى إلى ما أسمته في توليد المخرجات السلبية ، وبمقاييس المجتمع الدولي كانتهاك الحقوق وانعدام الأمن البشري ، وتقهقر الخدمات والفساد الإداري والمالي، واختلال الهيكل الاقتصادي ، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة ، وتدني النمو الحقيقي ، وتدني المساهمة في دليل التنمية البشرية ، وهي بلا شك حجج صارمة دافعة للمباشرة السريعة بنهج الإصلاح الاقتصادي في العراق .
3. بالرغم من أن مزاد العملة الذي يمارس وظيفة عمليات السوق المفتوحة في مبادلة الدولار بالدينار لتمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص وسياسة نقدية للتدخل في استقرار سعر الصرف والسيطرة على مناسيب السيولة المحلية الا انه يمثل شكلاً من أشكال الفساد المالي والهدر الواضح للموارد المالية .
4. بلغت الفجوة في تسعير بيع الدولار الرسمي في مزاد العملة والسعر الموازي في السوق للمدة 2004–2020 ذروتها في عامي 2012و 2013 فكانت (3.210.824) مليون دينار عراقي و(3.513.246) مليون دينار على التوالي.
5. بيع الدولار في مزاد العملة قسم إلى قسمين ، قسم يتعلق بالمبالغ المتعلقة بالحوالة كتعزيز المصارف في الخارج وكانت نسبتها إلى إجمالي المبيعات الكلية (74.65%) ، والقسم الآخر ببيع الدولار نقداً إلى مصارف وشركات التمويل في داخل العراق وكانت نسبته إلى إجمالي المبيعات خلال مدة البحث (25.35%).

أما ما نوصي به لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق :-

في ضوء وصفات التعافي المالية والاقتصادية التي تم تحليها وبيان مدى مساهمتها في مغادرة الاقتصاد للواقع الهش والتحرر من الهيمنة النفطية المالية، عبر وضع ورسم وكيان مؤسسي (للإصلاح الاقتصادي) الذي يجسد الاصرة لهذه الاستدامة التنموية ، الا انه لا جدوى ولا قيمة للتشخيص الموضوعي في رسم توجهات وسبل تعافي الاقتصاد العراقي مالم يتوافر الآتي :

1. إرادة وطنية حقيقية تؤمن بهذا البلد وتشعر بالمواطنة الحقة ، وتعمل من اجل الوطن بضمير حي ومخلص يتجنب كل ما هو فئوي وطائفي وحزبي ولا يعمل الا لمصلحة الوطن والمجتمع .
2. محاربة الفساد المالي والإداري فهو الافة الحقيقية التي تأكل كل بذرة تطور وتقدم يمكن أن يتحقق من خلال الاعتماد استراتيجية وطنية حقيقية لمكافحة الفساد ومحورها تدابير واضحة في الرقابة الاستباقية وانفاذ القانون في الملاحقة .
3. تعزيز الرقابة على المصارف التجارية المجازة في التعامل مع نافذة بيع العملة الأجنبية والتي تقوم بعمليات تمويل الطلب على الدولار لأغراض الاستيراد والسفر وغيرها ، مع ضرورة إيجاد السبل الكفيلة في تعديل بعض الإجراءات لمزاد العملة وتحديد ضوابط المشاركة فيه بما يحد من تقليل الهدر المالي الكبير .

المصادر :

1. حاكم عصام (2019): شرعبة النظام السياسي في إطار التحول الديمقراطي: العراق بعد 2003 أنموذجاً، مركز الفرات، fcdrs.com/polotics/1237.
2. الحمادي: علي مجيد (2017)، نظرة في منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث (الإصلاح منطلق للتنمية وإعادة بناء العراق)، جامعة البصرة وكلية شط العرب.
3. الربيعي: فلاح خلف (2009)، سبل مواجهة المأزق التنموي في العراق، الحوار المتمدن، m.ahewar.org.
4. سلمان. محمد صالح، خلف. عمار حمد (2011) تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1980- 2009، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء –المجلد 1 –العدد 4.
5. شندي. اديب قاسم، (2021)، اثر مزاد العملة في الهدر المالي للمدة 2004–2020، المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الكوت الجامعة للمدة 26–27–2022.
6. شندي، اديب قاسم، وعبد الخضر، نغم حميد، (2021)، تداعيات الأزمة الثلاثية (السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية) على واقع الاقتصاد العراقي وسبل التعافي، وقائع المؤتمر العلمي الخامس عشر، المجلد الثاني، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
7. شندي، اديب قاسم، (2011)، ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، العدد 253، بغداد.
8. صالح. مظهر محمد (2012) السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد.
9. صالح: مظهر محمد (2010)، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية في المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق.
10. الصاوي مراد (2013)، الانفتاح التجاري واثره في السياسات النقدية والمالية (دراسة قياسية)، مجلة المستقبل العربي، العدد417.
11. عبد النبي. وليد عبادي (2012) مزاد العملة الأجنبية ودورها في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي.
12. العلي. علي حميد هندي، (2020) مزاد العملة العراقي واثرها في الهدر المالي دراسة تحليلية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للمدة من 4–2020/11/5، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد.
13. الغالبي: كريم سالم حسين(2017)، الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد 2003: رؤية اقتصادية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث (الإصلاح منطلق للتنمية وإعادة بناء العراق)، جامعة البصرة وكلية شط العرب.
14. مجيد، حسين شناوة (2016): العلاقة بين عجز الموازنة والتغيير النقدي في بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

15. المنهلاوي: غزوان رفيق، وحسن جلوب (2019)، كيف نحسن تصنيف العراق في مؤشر مدركات الفساد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، قسم الابحاث.

16. يحيى لورنس، ونوري محمد طاهر(2015): الاختلالات الهيكلية واثرها على النمو القطاعي والتشغيل الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد.

17. Brown, R.L. Durbin, J. Evans, (1975) Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time, Journal of the Royal Statistical Society. Vol. 37, No. 2.